مقتل العشرات من «القاعدة» ومدنيين وجندي أميركي في هجوم وسط اليمن

قتل عشرات من مسلحي القاعدة إضافة إلى مدنيين وجندي أميركي في اليمن ليل السبت الأحد في هجوم شنته قوات النخبة الأميركية هو الأول ضد التنظيم المتطرف في هذا البلد منذ تسلم الرئيس دونالد ترامب منصبه.

وأعلن الجيش الأميركي مقتل ١٤ من مسلحي «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، فرع تنظيم القاعدة في اليمن الذي تعتبره واشنطن أخطر أذرع التنظيم في العالم، في الهجوم في يكلا (وسط)، على حين أفادت مصادر محلية بمقتل ٤١ من مسلحي التنظيم وثمانية أطفال وثماني نساء.

من جهته، قال تنظيم القاعدة في بيان إن ٣٠ شخصاً بينهم نساء وأطفال قتلوا في الهجوم الذي نفذته «أربع مروحيات قتالية»، مشيراً إلى أن القوات الأميركية خسرت جنوداً على حين لم يقتل أي عنصر في التنظيم.

وحسب القيادة الوسطى الأميركية في تامبا بفلوريدا، فقد قتل في الهجوم في محافظة البيضاء وسط اليمن جندي أميركي واحد وأصيب ثلاثة آخرون بجروح، قبل أن يصاب جندي رابع في عملية «هبوط صعبة» لمروحية. وصرح الجنرال جوزيف فوتيل قائد القيادة الوسطى الأميركية «يحزننا جداً خسارة أحد عناصر قواتنا الخاصة»، مضيفاً: «إن التضحيات كبيرة جداً في قتالنا ضد الإرهابيين الذين يهددون الأبرياء في جميع أنحاء العالم».

وقال مسؤولون عسكريون: إنه لن يتم كشف اسم الجندي القتيل إلى حين إبلاغ أسرته.

وتحدث شهود عن سقوط مروحية «أباتشي» في منطقة سهول القريبة من يكلا، على حين ذكرت القيادة الوسطى الأميركية أن المروحية لم تتمكن من الإقلاع مجدداً بعد هبوطها ولذا فقد جرى تدميرها «بشكل مقصود».

من جهته، قال مسؤول يمني لفرانس برس إن طائرات من دون طيار ومروحيات «أباتشي» وجهت ضربات إلى مجموعة من المنازل التابعة لثلاثة زعماء قبليين على صلة بتنظيم القاعدة في يكلا ليل السبت الأحد.

وأوضح المسؤول أن الهجوم استهدف مدرسة ومسجداً ومنشأة طبية يستخدمها المسلحون، وأدى إلى مقتل ٤١ من هؤلاء المسلحين و١٦ مدنياً هم ثماني نساء وثمانية أطفال.

وأعلن أحد أفراد عائلة الأميركي اليمني أنور العولقي الذي قتل في غارة أميركية في عام ٢٠١١ أن ابنة الإمام المتشدد قتلت في الهجوم.

عناصر المقاومة الشعبية في العاصمة اليمنية صنعاء (رويترز)

وقال المصدر لفرانس برس: إن «نورة، ابنة أنور العولقي والبالغة من العمر ثمانية أعوام، قتلت في الهجوم في يكلا حيث كانت تعيش في منزل خالها» وهو أحد أفراد عائلة الذهب.

في غضون ذلك، تحدثت مصادر قبلية عن وجود مقاتلين سعوديين ومصريين بين قتلى التنظيم الإرهابي في هجوم يكلا، وعن عملية إنزال أميركية لقوات كوماندوس في الهجوم.

وأكد المسؤول المحلي والمصادر القبلية أن الزعماء القبليين الثلاثة قتلوا في الهجوم الذي استخدمت فيه أيضاً صواريخ جو- أرض، وهم عبد الرؤوف الذهب وشقيقه سلطان الذهب وسيف الجوفي. وقتل في السابق شقيقان لعبد الرؤوف وسلطان الذهب كانا أيضاً على صلة بتنظيم القاعدة في غارات نفذتها طائرات من دون طيار.

وذكر المسؤول من جهته أن قائد مجموعات تنظيم القاعدة في المنطقة ويدعى أبو برزان قتل أيضاً في الهجوم.

وأوضح مصدر قبلي أن الهجوم استمر لنحو ٤٥ دقيقة وتخللته مواجهة مع عناصر التنظيم المسلح الذين «قاوموا الهجوم الأميركي عبر إطلاق النيران من أسلحتهم الرشاشة».

وحسب سكان في المنطقة، يدير تنظيم القاعدة معسكرين في يكلا وهي منطقة جبلية يصعب الوصول إليها وتقع على مقربة من رداع التي تعتبر ملاذاً للإرهابيين منذ سنوات.

والهجوم في يكلا هو الأول ضد تنظيم القاعدة منذ تسلم ترامب الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني. وكان الرئيس السابق باراك أوباما كثف استخدام الضربات بطائرات من دون طيار في اليمن وفي دول أخرى بينها أفغانستان.

وقالت السلطات العسكرية الأميركية: إن العملية أثمرت الحصول على معلومات «من المرجح أن تقدم لنا نظرة عن مخططات إرهابية مستقبلية».

كما نقلت وكالة فرانس برس عن مصادر عسكرية وطبية، أمس، أن أكثر من ١٠٠ شخص قتلوا في اليمن، خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، في معارك بين الجيش اليمني واللجان الشعبية من جهة والقوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي للسيطرة على مناطق ساحلية بشواطئ البحر الأحمر.

إلى ذلك قال مصدر أمني يمني أمس: إن «طيران العدوان السعودي استهدف المناطق السكنية بمنطقة ذباب في محافظة تعز بعدة قنابل عنقودية محرمة بالتزامن مع غارات شنها على مديرية صرواح في محافظة مأرب دون أن يعرف بعد عدد الضحايا».

وأضاف المصدر: إن طيران العدوان دمر جسرين في منطقة عبال بمديرية صعفان التابعة لمحافظة صنعاء ومديرية موزع التابعة لمحافظة تعز.

من جهته أفاد مصدر عسكري يمني بأن الجيش اليمني واللجان الشعبية نفذوا صباح أمس عدة عمليات نوعية ضد تجمعات وتحصينات مرتزقة العدوان السعودي شرق سداح ومواقع أخرى في وقز بمديرية المصلوب في محافظة الجوف حققوا خلالها تقدماً ميدانياً وأوقعوا عشرات القتلى والمصابين في صفوف المرتزقة. وفي محافظة تعز شن الجيش اليمني واللجان الشعبية فجر اليوم هجوماً على موقع للمرتزقة في منطقة حمير بمديرية مقبنة كبرى مديريات المحافظة على حين استهدفت القوة الصاروخية للجيش اليمني تجمعات المرتزقة خلف جبل الشبكة في منطقة ذباب بعدد من صواريخ الكاتيوشا ودمرت آلية عسكرية بمن فيها.

وكالات

... وضابط أمن بحريني بطلق ناري في المنامة

أفادت وزارة الداخلية البحرينية، أمس، بـ«مقتل ضابط أمن جراء هجوم إرهابي في العاصمة المنامة».

وجاء في بيان صدر عن الوزارة أن الملازم أول هشام حسن محمد الحمادي «قتل بطلق ناري في منطقة البلاد القديم، وقد انتقلت الأجهزة الأمنية إلى موقع الحادث، وباشرت إجراءاتها القانونية المقررة.

وبحسب البيان فإن المؤشرات الأولية تدل على أن الهجوم هو «عمل إرهابي»، علما بأن الضابط القتيل لم يكن في الواجب عندما جرى قتله.

فيما أورد موقع «إرم» الإلكتروني أن تنظيماً يحمل اسم «سرايا الأشتر» أعلن مسؤوليته عن مقتل الضابط البحريني.

وقال في بيان: إن «العملية هي ردنا الأول» على إعدام السلطات في وقت سابق من الشهر الجاري ثلاثة شبان أدينوا بالتورط في تفجير أسفر عن مقتل ثلاثة عناصر من الشرطة.

وفي ١٦ كانون الثاني، نفذت السلطات البحرينية أحكاماً بالإعدام رمياً بالرصاص بحق ثلاثة معارضين بحرينيين اتهموا «بقتل ثلاثة رجال أمن بينهم ضابط إماراتي» في آذار ٢٠١٤.

وأدت عمليات الإعدام إلى اندلاع مواجهات متفرقة بين عناصر الشرطة ومتظاهرين في قرى وبلدات بينها منطقة البلاد القديم.

وفي الثاني من الشهر الحالي، أعلنت وزارة الداخلية البحرينية أن مسلحين شنوا هجوماً على أحد السجون ما أدى إلى فرار عشرة سجناء محكومين في قضايا «إرهابية» ومقتل شرطي.

وتشهد البحرين اضطرابات متقطعة منذ قمع حركة احتجاج في شباط ٢٠١١ قادتها المعارضة التي تطالب بإصلاحات دستورية في المملكة.

وكثفت السلطات البحرينية محاكمة وملاحقة معارضيها منذ قمع الحركة الاحتجاجية ضد نظام آل خليفة.

وكالات

لماذا يطرح ترامب «المناطق الآمنة» الآن؟

ميسون يوسف

كان لانعقاد اجتماع أستانا ما هزّ مواقع القوى الدولية والإقليمية التي قادت ونفذت العدوان على سورية منذ ست سنوات وكان من المرتقب والمتوقع أن تبادر تلك القوى للعمل بأي وسيلة للتشويش على نتائج هذا اللقاء الذي لم يكن في توقعهم أن انعقاده ممكن.... ولما تقرر وبات حقيقة لم يكن في توقعهم ما تمخض عنه من نتائج في خدمة المصلحة السورية العليا التي تجسدها مواقف الحكومة السورية التي عبر عنها وفدها في أستانا.... عند كل ذلك استشاط أعداء سورية غيظا فجاءت منهم المواقف المتسارعة خلال ساعات من إعلان البيان الختامي أو إعلان أستانا كما باتت تسميته اختصاراً، والقاضي بتأكيد المسلمات السورية المبدئية أولاً وتثبيت وقف العمليات القتالية وإنشاء آلية مراقبة ومعالجة لها ثانيا.

لقد كان الحضور الأميركي في أستانا كما شاهد الجميع حضورا ضامرا خافتا لا يتناسب مع الحجم الذي احتلته أميركا خلال ربع قرن كانت أميركا تسعى فيه للسيطرة على قرار العالم وإرساء نظام عالمي أحادي القطبية ولكنها في أستانا حضرت بشكل خجول وربما لأسباب مختلفة، ولذلك كانت ردة الفعل الأميركية الأولى بعد أستانا، الإعلان عن نية أميركية لإنشاء مناطق آمنة على الأرض السورية، الأمر الذي توقف عنده المراقبون والمتابعون وخاصة أنه في ظاهره يأتي خلافا لما تعهد به ترامب من التحول إلى قتال داعش والإرهاب وعدم الانشغال بأي أمر آخر في سورية. فلماذا جاء الموقف الأميركي هذا وإلى أين سيؤدي؟ قبل الإجابة نقول إن المناطق الآمنة الجاري الحديث عنها ليست أمرا بسيطا يتم إنشاؤه بحركة أو بجرة قلم بل إنها تتطلب عملا مركبا من قرار سياسي وأداء عسكري ميداني لا بد منه في الانطلاق وعمل عسكري دائم لتعهد أمن المنطقة تلك وهنا يطرح السؤال هل إن ترامب انقلب على تعهداته السابقة وقرر اللجوء إلى التدخل العسكري الأميركي المباشر في سورية من باب ما أسماه المناطق الآمنة؟ كثير من الخبراء يؤكدون أن المنطقة الآمنة التي يتحدث عنه ترامب الآن ليست سهلة الإنشاء وهنا يؤكد هؤلاء الخبراء صحة وعقلانية التحذير الذي أطلقته روسيا والذي نبهت فيه ترامب إلى مغبة توجهه وإلى أن الأمور لا يمكن أن تجري على الوجهة التي يحلم بها فالأمر أكثر تعقيداً مما يعتقد.

أما سورية فأنها على مواقفها الثابتة منذ البدء وهي ترى أن أي وجود عسكري أجنبي على أراضيها وتحت أي ذريعة أو عنوان إنما هو عدوان يفرض المواجهة ما لم يكن قد تم بقرارها وبالتنسيق معها بشكل كامل.

من جهة أخرى يرى البعض أن التلويح بالمنطقة الآمنة اليوم يبدو أنه ليس أمرا للتنفيذ كما يظهر بل هو أمر لإثبات الوجود الأميركي في الميدان السوري وورقة تفاوضية تمنح أميركا حضوراً أقله سياسي بع ما غابت عن أستانا.... ويبقى السؤال هل يحمل الحديث عن إنشاء مناطق آمنة استشعاراً أميركياً لخطر التفاهمات الدولية الجديدة؟

حكم بالسجن ٥ سنوات على القيادي السلفي والمرشح السابق للرئاسة المصرية حازم أبو إسماعيل

أصدر القضاء المصري أمس حكماً جديداً بالسجن خمس سنوات بحق القيادي والداعية السلفي حازم أبو إسماعيل، لمشاركته بالتحريض في أحداث عنف وقعت في القاهرة في عام ٢٠١٢. وأبو إسماعيل داعية سلفي شهير التف حوله آلاف السلفيين لدعمه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠١٢ وفاز بها الرئيس الإسلامي المعزول التابع لجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية محمد مرسي، قبل أن يتم استبعاده من السباق.

وأدانت محكمة جنايات في القاهرة حضورياً أبو إسماعيل وخمسة آخرين، بالسجن خمس سنوات لتحريضهم على «محاصرة محكمة» في ضاحية مدينة نصر في شرق القاهرة في كانون الأول ٢٠١٢، حسبما جاء في حكم المحكمة الذي بثته قناة «أكسترا نيوز» الفضائية الخاصة.

وحسب لائحة الاتهام التي تلاها القاضي فإن أنصار أبو إسماعيل «لجؤوا للقوة والعنف والتهديد» ضد قضاة المحكمة «لإجبارهم على إخلاء سبيل متهم» تابع لهم.

وصدرت أحكام غيابية بالسجن ١٠ سنوات ضد ١٣ متهماً آخرين.

وأبو إسماعيل محبوس منذ القبض عليه في تموز ٢٠١٣ في أعقاب عزل مرسي.

وأوضح المشير أحمد، محامي أبو إسماعيل، أن هذا الحكم أولي قابل للطعن عليه أمام محكمة النقض خلال ٦٠ يوماً بعد صدور حيثيات الحكم.

وفي نيسان ٢٠١٥، صدر بحقه حكم نهائي بالسجن سبع سنوات في قضية تزوير جنسية والدته، أثناء تقديم أوراق ترشحه إلى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢.

واشترط الإعلان الدستوري المعمول به آنذاك أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مصرياً من أبوين مصريين، وألا يكون حمل هو أو أي من والديه أو زوجته جنسية دولة أخرى. وهي الشروط نفسها المعمول بها حالياً حسب الدستور المصري الجديد.

لكن أبو إسماعيل قدم حينها مستندات تزعم عدم حمل والدته لأي جنسية أجنبية خلافاً لحقيقة أنها اكتسبت الجنسية الأميركية كما أثبتت المحكمة.

وسبق أن صدر بحق أبو إسماعيل حكمان منفصلان بالحبس سنة بتهمة إهانة قضاة يحاكمونه.

وكان أعضاء حركة «حازمون» التي تضم أنصار حازم أبو إسماعيل، قد تجمهروا أمام مبنى محكمة مدينة نصر عام ٢٠١٢، بالتزامن مع جلسة التحقيق مع عضو «حازمون» أحمد عرفة، الذي ألقت الأجهزة الأمنية القبض عليه لحيازته سلاحا آلياً.

وكالات

الحزب الاشتراكي الفرنسي يختار مرشحه للانتخابات الرئاسية

فيون: تشويه سمعة المرشحين الرئيسيين سيوصل اليمين المتطرف إلى الحكم

حذر المرشح لانتخابات الرئاسة الفرنسية فرانسوا فيون أمس الأحد من أن استمرار تشويه سمعة المرشحين الرئيسيين في السباق إلى قصر الإليزيه سيؤدي إلى تسلم حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف الحكم. على حين أجرى الحزب الاشتراكي الفرنسي الضعيف والمقسم أمس الدورة الثانية من اقتراع تمهيدي لاختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أيار، حيث يتنافس في هذا الاقتراع بونوا أمون الأوفر حظاً ورئيس الوزراء السابق مانويل فالس.

وقال فيون لصحيفة «جورنال دو ديمانش» في مقابلة نشرت أمس الأحد: «إذا استمررنا في محاولة تدمير المرشحين الرئيسيين في السباق الرئاسي فستنتهي المنافسة على هذا النحو».

وبدا أن رئيس الوزراء السابق المحافظ هو صاحب الحظوظ الأكبر للفوز بالانتخابات الرئاسية غير أن صحيفة «لو كانار أنشان» الأسبوعية الساخرة نشرت قصة وضعت حملته الانتخابية في مهب الريح.

وجاء في التقرير أن زوجة فيون تلقت رواتب من وظائف صورية بينها عدة سنوات قضتها له مساعدة في البرلمان. ونفى فيون أن تكون الوظيفة التي شغلتها زوجته صورية وقال إن زوجته كانت تنقح له على مدى سنوات خطاباته وتحضر قراءة الصحف اليومية.

وفي الصحيفة أمس تعهد فيون بمكافحة الاتهامات «حتى النهاية» لكن أشار إلى أنه لم يتوقع أن تكون الحملة الانتخابية الرئاسية قاسية إلى هذا الحد، قائلاً: «لم أتوقع أن تكون بهذا العنف وأن تنحدر إلى هذا المستوى». وفتحت السلطات الفرنسية المعنية تحقيقا في المزاعم.

إلى ذلك جرت أمس الدورة الثانية من اقتراع تمهيدي للحزب الاشتراكي الفرنسي لاختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أيار يتنافس فيها بونوا امون ومانويل فالس.

وفتحت مكاتب الاقتراع الـ٠٧,٠٠ أبوابها في الساعة الثامنة بتوقيت غرينتش في فرنسا على أن تقفل في الساعة ١٨,٠٠ تغ.

وسعى فالس (٥٤ عاماً) الذي يشدد على خبرته في الحكم في أجواء تهديد إرهابي لفرنسا، هذا الأسبوع لتقليص الفارق بينه وبين خصمه، مؤكداً أنه مرشح «المصداقية» في مواجهة خصمه أمون (٤٩ عاماً) الذي يركز برنامجه على العدالة الاجتماعية. ويصف فالس هذا البرنامج بـ«الأوهام».

ويرى محللون أن هذه الهجمات المتبادلة تعزز الشرخ بين «اليساريين» وتؤثر ضرورة تكتلهما بعد الانتخابات التمهيدية في أجواء صعبة أصلاً للحزب الاشتراكي الذي أصيب بوهن شديد بعد خمس سنوات في السلطة.

وأياً كان الفائز، سيخرج من السباق إلى الاليزيه خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، لأنه سيحل بعد مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن والمحافظ فرنسوا فيون وكذلك الوزير اليساري السابق الذي انتقل إلى الوسط إيمانويل ماكرون ومرشح اليسار المتطرف جان لوك ميلانشون، بحسب استطلاعات الرأي.

وفي خضم هذه الحملة الانتخابية المليئة بالمفاجآت والتقلبات يسعى المرشحان الاشتراكيان إلى تكذيب استطلاعات الرأي والتشديد على أن انتقال أحدهما إلى الدورة الثانية يبقى وارداً.

وقال وزير التربية السابق بونوا أمون مساء الجمعة خلال تجمع انتخابي في مدينة ليل في شمال فرنسا «إن الانتصار بمتناول اليد شرط تقديم المستقبل المرتجى».

أما منافسه فالس فتطرق إلى فضيحة بينيلوب فيون ليقول: إن «الانتخابات الرئاسية لا تزال مفتوحة أمام كل الاحتمالات».

وبالنسبة إلى الانتخابات التمهيدية بينه وبين أمون قال فالس: «لا شيء قد حسم بعد، وبمشاركة بضع مئات آلاف من الناخبين الإضافيين يتغير كل شيء».

وتبقى نسبة المشاركة في انتخابات أمس العامل المجهول بعد دورة أولى قاطعها الناخبون ولم يصوت سوى ١,٦٥ مليون شخص فيها بحسب الأرقام النهائية في حين نجحت الانتخابات التمهيدية لدى اليمين في استقطاب أكثر من أربعة ملايين ناخب في تشرين الثاني.

وخلال الدورة الأولى التي جرت في الثاني والعشرين من كانون الثاني الحالي حل أمون في الطليعة جامعا نحو ٣٦٪ من الأصوات مقابل ٣١,٥٪ لفالس.

واستفاد أمون من إعلان المرشح الثالث في الدورة الأولى أرنو مونتبورغ (١٧,٥٪) دعمه له ما قد يعزز موقعه. ويجذب أمون الناخبين اليساريين بمواقفه المتقدمة من قضايا البيئة والعمل.

وكشف المرشحان أمون وفالس مساء الأربعاء عن خلافات كبيرة خصوصاً حول العمل والعلمانية خلال مناظرة تلفزيونية بينهما.

وأعلن فالس أنه لن يكون قادراً على الدفاع عن برنامج منافسة أمون في حال فوز الأخير بترشيح الحزب الاشتراكي.

(رويترز – أ ف ب)

دعوات أوروبية لرفع العقوبات عن روسيا

هورست سيهوفر

دعا هورست سيهوفر، حاكم بافاريا وشريك المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في الائتلاف الحاكم، إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد روسيا، وعودة موسكو إلى مجموعة الثماني الكبار.

ونقلت صحيفة «بيلد أم سونتاج» السياسية عن سيهوفر، في مقال نشرته أمس الأحد، أن من الضروري توضيح وجهات النظر في مواضيع مختلفة مثل مسألة عودة القرم إلى قوام روسيا، وعودة روسيا إلى مجموعة الثماني الكبار، وغيرها من القضايا الاقتصادية.

وتأزمت العلاقات بين روسيا والدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على خلفية الأزمة الأوكرانية، حيث فرضت بروكسل وواشنطن عقوبات ضد أشخاص وقطاعات كاملة من الاقتصاد الروسي. بدورها، ردت موسكو على هذه العقوبات بحظر توريد المواد الغذائية من الدول التي فرضت عقوبات عليها.

من جهته، أعلن وزير الخارجية الألماني الجديد، زيغمار غابرييل، أن العقوبات سترفع عن روسيا بشرط التزام موسكو باتفاقات مينسك لتسوية الأزمة الأوكرانية.

وهذه ليست المرة الأولى التي يدعو فيها سياسيون أوروبيون إلى رفع العقوبات عن موسكو، إذ أيدت هنغاريا (المجر) مسألة تحسين العلاقات مع روسيا.

وصرح وزير خارجية هنغاريا، بيترو سيراتو، بأن بلاده تدعم مسألة رفع العقوبات الاقتصادية عن موسكو، وتدعو إلى إقامة علاقات متينة مع روسيا في المجالات الاقتصادية، لاسيما الطاقة.

وفي مقابلة للوزير الهنغاري مع وكالة «رويترز»، السبت، قال: إن هنغاريا لا تعتبر روسيا تهديداً، مؤكداً أن روسيا تعد مورد طاقة أكثر ثقة من أوروبا.

وتحولت مجموعة «الثماني الكبار» في العام ٢٠١٤ إلى مجموعة «السبع الكبار» بعدما قررت دول المجموعة (ألمانيا، الولايات المتحدة، كندا، اليابان، فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا) عدم المشاركة في قمة بروسيا، لتجتمع بدلاً من ذلك في بروكسل بغياب روسيا، وذلك بسبب عودة القرم إلى أحضان روسيا.

روسيا اليوم– وكالات

مدفوعاً بأولى استطلاعات الرأي المشجعة نسبياً لحزبه

شولتز يعلن ترشحه بمواجهة ميركل في الانتخابات التشريعية المقبلة لألمانيا

أعلن مارتن شولتز مرشح الاشتراكيين الديمقراطيين لتسلم المستشارية الألمانية، أمس الأحد عزمه على منافسة أنجيلا ميركل في الانتخابات التشريعية المقبلة في أيلول، مدفوعاً بأولى استطلاعات الرأي المشجعة نسبياً لحزبه.

وقال شولتز أمس في أول خطاب كبير كمرشح لمنصب المستشارية، بعد أن ترأس البرلمان الأوروبي لخمس سنوات، «اطمح إلى تسلم منصب المستشارية، وأن أجعل الحزب الاشتراكي الديمقراطي القوة السياسية الأولى في البلاد».

وأكد الحزب الاشتراكي الديمقراطي أمس ترشيح شولتز لمنصب المستشار في ألمانيا.

وتؤكد استطلاعات الرأي أن المستشارة المحافظة ما زالت حتى الآن الأوفر حظاً للفوز بولاية رابعة في الانتخابات المقررة في ٢٤ أيلول.

وتراجعت شعبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي خلال الأشهر القليلة الماضية بشكل قياسي، ما جعل اليمين المتطرف يقترب منه.

وبعدما ترأس البرلمان الأوروبي خمس سنوات، خاض مارتن شولتز السباق، بدلاً من الذي كان يبدو حتى ذلك الحين المرشح الطبيعي للحزب الاشتراكي الديمقراطي، نائب المستشارة سيغمار غابرييل. لكن الأخير تراجع بسبب استطلاعات الرأي غير المؤاتية. ومن المقرر أن يتسلم شولتز أيضاً في آذار رئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

والرجل (٦١ عاماً) الآتي من بيئة متواضعة والذي لم يتابع دروساً نظامية، ويعتبر أكثر يسارية من سيغمار غابرييل حول القضايا الاجتماعية، ركز خطابه على الدفاع عن الطبقات الشعبية التي تبتعد كما يحصل في كل أنحاء أوروبا عن الاشتراكية الديمقراطية.

ويعول شولتز الحديث العهد في السياسة الألمانية على المستوى الوطني –كان نائباً أوروبيا ابتداء من ١٩٩٤– على تجربته المتأتية من ترؤس بلدية مدينة ألمانية متوسطة في بداية خوضه المجال العام، لتأكيد قربه من المسائل التي تهم الناس. وأكد شولتز أيضاً أمس أنه عازم على العمل لوقف تنامي نفوذ الحزب القومي «البديل لألمانيا» الذي وصفه بأنه «عار على الجمهورية»، موضحاً «نعرف في ألمانيا إلى أين توصل القومية العمياء»، قبل أن يكمل موجهاً سهامه إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب معتبراً أنه «كسر محرمات» عندما أعلن عزمه على بناء جدار على حدود بلاده مع المكسيك لمنع دخول المهاجرين.

ويشكل كلام شولتز نقلة نوعية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان تخلى في مجالسه الخاصة منذ أشهر عن وهم الإطاحة بأنجيلا ميركل، رغم الانتقادات التي تعرضت لها لأنها فتحت أبواب ألمانيا للمهاجرين.

مارتن شولتز

ويسعى الحزب خصوصاً للبقاء شريكاً داخل الائتلاف مع المحافظين في الحكومة المقبلة. حتى أن أحد مسؤوليه، تورستن ألبيغ، رئيس وزراء مقاطعة شلزفيغ هولشتاين، اقترح في تموز ٢٠١٥ على الحزب الاشتراكي الديمقراطي التخلي عن ترشيح منافس لأنجيلا ميركل.

وتتجدد الآمال مع شولتز، فاستطلاعا الرأي اللذان أجريا بعد الإعلان عن ترشيحه، لشبكتي تلفزيون «زد. دي. اف» و«اي. ار. دي»، يؤكدان تقدماً للحزب الاشتراكي الديمقراطي بمعدل ثلاث نقاط في نوايا التصويت، ووصل إلى ٢٤٪ حسب الأولى و٢٣٪ حسب الثانية، في حين تراجع حزب المستشارة بمعدل نقطتين إلى ٣٥٪. وعلى صعيد الشعبية الشخصية، يتعادل مارتن شولتز مع أنجيلا ميركل. فنسبة متساوية تقريباً من الألمان تناهز ٤٠٪ تأمل في أن ترى هذين المسؤولين في المستشارية بعد الانتخابات.

وبدورها قالت أسبوعية شتيرن إن «المستشارة تواجه مشكلة الآن، مشكلة كبيرة»، مشيرة إلى أنها «مع مارتن شولتز تواجه منافساً يتمتع بالشعبية التي تتمتع بها، وسيكون بمقدوره أن يعبئ حزبه وسيتمكن من مهاجمتها لأنه ليس عضواً في الائتلاف الحكومي الحالي».

إلا أن للشعبية الشخصية حدودها في النظام الألماني. فالمستشار لا ينتخب مباشرة من الناس بل من النواب. وفي هذا المجال، ما زال يتعين على الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة شولتز تعويض التأخر الكبير بالمقارنة مع الاتحاد المسيحي الديمقراطي. ومن جانبه حذر مدير معهد فورسا لاستطلاعات الرأي مانفريد غولنر، من أن «شولتز لم يكشف حتى الآن عن ملامح سياسية محددة، وقد برز بصفته رئيساً للبرلمان الأوروبي، لكن لا يمكن الفوز بانتخابات في ألمانيا عبر الاتكال على أوروبا».

وكالات

وزير ألماني: سياسة الأبواب المفتوحة كانت خاطئة

اعترف فولفغانغ شويبله، وزير المالية الألماني، بأن حكومة بلاده ارتكبت خطأ عندما سمحت لمئات الآلاف من اللاجئين بدخول الأراضي الألمانية عام ٢٠١٥.

وقال شويبله في حديث لصحيفة «Weltam Sonntag» الألمانية: «لقد حاولنا تصويب الكثير مما خرج عن سيطرتنا عام ٢٠١٥. نحن السياسيين بشر، ونرتكب الأخطاء»، وأضاف: «من الممكن أن نستخلص العبر والدروس من الأخطاء، على الأقل». من الجدير بالذكر أن نحو ٩٠٠ ألف لاجئ دخلوا الأراضي الألمانية، عام ٢٠١٥، قبل أن ينخفض تدفق اللاجئين، نتيجة توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية مع تركيا في هذا الشأن. ويشار إلى أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أعلنت، في وقت سابق، أن أزمة اللاجئين التي شهدتها بلادها عام ٢٠١٥ يجب ألا تتكرر.

(روسيا اليوم– نوفوستي)

مستودع أدوية بحاجة إلى مندوبي مبيعات في مدينة دمشق وريفها:
ضمن المناطق التالية:
تجارة - شارع حلب - قصاع - باب توما
ركن الدين - الشيخ خالد - دويلعة
قطنا - جديدة يابوس - الصبورة
السيدة عائشة - دحاديل.
للراغبين بالعمل الاتصال على الرقم:
٠٩٩٤٤١٤٤٦٢